أحوال مصر الزراعية في ظل الاحتلال البريطاني

إعداد

نهي نعيم علي شطا

إشراف:

أ.د/ نبيل عبد الحميد سيد أحمد
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المتفرغ
بكلية الآداب
جامعة دمياط

د/ إيمان عبدالله التهامي
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
بكلية الآداب
جامعة دمياط

كان من أهداف سياسة الاحتلال البريطاني عندما احتلت مصر جعلها بلداً زراعياً فقد رأت أن تحقيق التوازن المالي في البلاد لن يتم إلا بإصلاح نظام الري والزراعة بها خاصة عندما وجدت ما كان عليه نظام الري من تدهور وانهيار، لذلك ركزت في سياستها على إنتاج وزراعة محصول القطن حتى تجعل من مصر مصدراً للمواد الخام التي تحتاجها المصانع البريطانية، وعندما قامت إنجلترا في مؤتمر لندن الثاني ١٨٨٥ بعقد القرض المضمون الذى تخصص مبلغ مليون جنيهاً لإصلاح وتطوير نظام الري فقد كانت تري بأن إصلاح نظام الري سوف يحفظ الملكيات الزراعية الصغيرة فبالتالي يستقر الفلاح ويرتبط بارضه فيزداد إنتاجه وتستطيع البلاد تسديد ديونها، وعندما وجدت أن طريقة توزيع مياه الري تشكل عبئاً على صغار الفلاحين خاصة وأن مهندسي الري كانوا يبيعون المياه لهم تحت شروط قاسية فقامت بتوزيع المياه بالعدل والإنصاف بين الفلاحين والنظر في شكاوى المتضررين منهم . [i]

فقد وضعت سلطات الاحتلال نظاما دقيقاً للإشراف على نظام الري وإصلاحه فاستعانت بمجموعة من المهندسين الإنجليز الذين شغلوا منصب مفتشو الري في المديريات والذين كانوا قد تدربوا على أعمال الري بالهند برأسه الكولونيل سكوت منكريف* مفتش الري بنظارة الأشغال العمومية، فعندما جاء منكريف إلى مصر قام بدراسة أحوال مصر على الطبيعة وعندلك أمر بإصدار لائحة لترتيب نظارة الأشغال العمومية حيث ركزت كل السلطات في شخص واحد وهو مفتش الأشغال ويتبعه مهندسي المديريات، كما أعطت الحكومة المصرية إلى منكريف اختصاص توزيع المياه ومراقبة أشغال الري وكل ما يخص الآلات الزراعية سواء ما يتعلق بالفلاحين أو الحكومة وأرفقت له مجموعة من الموظفين ليكونوا تحت إدارته وألزمتهم أن يقدموا تقريراً كل ١٥ يوم عن ما قدموه وعن موجز أعمالهم وخصصت لهم رواتب شهرية فقد بلغت جملة مرتباتهم حوالى ٣ ألاف جنيهاً شهرياً. [ii]

كما قام منكريف بتقسيم مديريات مصر إلى خمسة مناطق أو تفاتيش حتى يسهل الإشراف والتفتيش على حسن سير الأعمال بها وهما منطقتان بالوجه القبلي وثلاث مناطق بالوجه البحري،** ووضع في أربعة مناطق منهم مفتشو انجليز انتشروا في جميع المديريات للتفتيش على عدالة وتوزيع المياه بين الفلاحين ومراقبة العمال القائمين عليها، وأعطت لهم سلطات الاحتلال نفوذ مستقلة لاتخاذ ما يرونه من إجراءات لوضع الحد حول وقوع أي مخالفات حول توزيع المياه، وحددت اختصاصات هؤلاء المفتشين في إدارة ومراقبة كافة المصالح في كافة المديريات والتصديق على اللوائح والقوانين والاشراف على مشروعات الري والصرف في جميع المديريات وعقد الكونتراتات مع المقاولين المسئولين عن أعمال التطهيريات واستلام الأشغال فور انتهاؤها. [iii]

كما أصدرت سلطات الاحتلال العديد من التشريعات والقوانين لتنظيم إدارة الأشغال خاصة بعد تعرضها للإهمال في أواخر عهد اسماعيل وفى سنوات حكم توفيق وعجز المهندسين الفرنسين الذين كانوا يتولون إدارتها عن تحسين شئون الري بها نظراً لقلة الأموال الازمة لها، فقد قامت بتنظيم إدارة الأشغال العمومية وإعادة تأهيليها من جديد وقسمتها إلى "أقلام وأقسام هندسية" الأقلام هما قلم عموم الإدارة وقلم عموم الأشغال وكان يتكون قلم عموم الأشغال من أعمال الأشغال العمومية التي تتم بالأقاليم من تطهير ترع وجسور وبناء قناطر وغيرها من أعمال الري، وكذلك أشغال الموانئ والشواطئ وحفظ الأثار وأشغال المحاجر والملاحات والمعادن وعمارات الميري المتحفظ عليها،[iv] أما إدارة الأقسام الهندسية تشمل جميع الأقاليم الموجودة في مصر وقسمت إلى أقسام شمالية وتشمل مديريات الدقهلية والشرقية والقليوبية والإسماعيلية والقسم الثاني يشمل مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة والقناطر وترعة المحمودية وأبى قير والجيزة وشملت الأقاليم الوسطى مديريات الفيوم وبنى سويف والمنيا وأسيوط والترعة الإبراهيمية أما الأقاليم القبلية تشمل مديريات جرجا وقنا واسنا وعُين على كل إقليم مهندس ليتولى إدارته . [v]

كما أنها أصدرت نظارة الأشغال العمومية الكثير من اللوائح والقوانين التي تنظم وتحدد مهام العاملين بها ففي ١٨٨٠ أصدرت قراراً بأن يتم سنوياً أعمال تطهيرات الترع وإصلاح الجسور يدوياً بواسطة الأنفار الذين يقدمهم المزارعون من أهالي القري، وكان يعتبر ذلك تنظيمًا لعملية السخرة ولكن كان عدد الأنفار الذين يقومون بتلك الأعمال قليلة جداً بالإضافة للذين أعفوا من تلك الأعمال من خلال دفع بدل نقدى لنظارة الأشغال العمومية وأمام ضخامة مكعبات أعمال التطهيرات أصدرت نظارة الأشغال قراراً بأنه وجب على جميع سكان مصر الاشتراك في تلك الأعمال في مختلف المديريات، ونصت على أن من يشترك في تلك الأعمال يكون سليمي البنية عمره ما بين ١٥:٥٠ سنة كما أنها قامت بإعفاء كلاً من رجال الدين والعلم والطلاب وأصحاب الحرف والصناعات ورجال الأمن وأهالي المدن والمشتغلين بزراعة أراضي الدائرة السنية مع دفع بدل نقدى قدره ٢٠ قرش على كل شخص بالوجه البحري و ٨٠ قرش على كل شخص بالوجه القبلي، وأوجب ذلك القانون على كل شخص لا يريد الاشتراك في الأعمال أن يقدم شخصاً أخر بدلاً عنه [vi].

وفى ديسمبر ١٨٨٣ شكلت نظارة الاشغال العمومية تفتيش عموم الري وحددت اختصاصاته بتنفيذ جميع الإجراءات المقترحة بتطوير نظام الري، وفى ١٨٨٦ أصدرت لائحة تحدد اختصاصات مفتشي الري وعلاقاتهم بالمديريات من حيث مراقبة أعمال توزيع المياه والاشراف على الأعمال الهندسية المتعلقة بمشروعات الري، وأوجبت تلك اللائحة مديري الأقاليم إخطار مفتشي الري عن أماكن الأطيان التي تحتاج إلى مياه وتعيين أوقات ريها ، مع مراعاة العدالة في الشكاوى التي يرسلها مشايخ القرى المتعلقة بقلة المياه في أي منطقة، كما أنه يتعين على المفتش إجابة طلبات المدير وإذا تعذر عليه ذلك رفع الأمر إلى نظارة الأشغال التي تعمل بالاشتراك مع نظارة الداخلية التصدي للصعوبات التي تواجه أعمال الري، فقد منحت تلك اللائحة لمديري الأقاليم سلطات واسعة حيث أصبحوا يمتلكوا السلطة العليا في إدارة مصلحة الري في المديريات، وكان على كل مزارع إبداء رأيه

فيما يتعلق بأعمال الري وحفظ الجسور وتقوم كافة المديريات بتقديم تلك المقترحات إلى جمعية الأشغال العمومية التي كانت تعقد بصفة دورية لتقرر ما يمكن عمله من أشغال وكانت تصدر العقوبات ضد مخالفات الري . [vii]

كما قامت نظارة الأشغال بإصدار قانوناً خاص بالآلات الرافعة للمياه التي يديرها الأهالي وقامت بمنح تراخيص لإقامة تلك الآلات على الترع الكبرى أو على النيل نفسه، وأمرت بوقف تلك الأعمال في أوقات انخفاض منسوب النيل حتى يستفاد جميع الأراضي بالمياه، وفى ١٩٠٠ أصدرت أمر عالِ بضرورة الحصول على ترخيص عند تركيب أي ألة بخارية وعدم جواز نقل أي ألة من مكان إلى أخر بدون ترخيص وحددت عقوبة من يخالف تلك الأوامر بغرامة مالية تتراوح ما بين ١٠:١٠٠ قروش مع وقف عمل تلك الألة واستمر هذه القانون ساري حتى ألغى في ١٩٧٦ . [viii]

وفى إبريل١٨٩٠أصدرت قانون الترع والجسور الذى تناول أعمال الوقاية المتعلقة بالجسور والترع وذلك للحماية من طغيان المياه عليها، ودون القانون التراضي والاتفاق بين أصحاب الأراضي حول الانتفاع بالمساقي والمصارف ، وحدد مسئولية الحكومة وملاك الأراضي في صيانة الجسور وتنظيم مرور المراكب في النيل أو الترع العمومية، وأصدر في ١٨٩٩ عقوبة بدفع غرامة مالية قدرها ٢٥ قرش ويحبس من ١٥ يوم إلى شهرين على من يرتكب عبث أو مخالفة بإحداث قطع في جسر أو إقامة قنطرة أو وضع ماسورة أو تغير هويس أو ترعة دون الحصول على ترخيص ،وعُدلت الغرامة في عام ١٩٠٩ إلى ٢٠ قرش وقامت بإلغاء رخصة ألات الري كالساقية أو التابوت أو الوابور التابع للشخص مرتكب المخالفة . [ix]

كما أن قامت لائحة الترع والجسور بوضع نظاماً ثابتاً لنوبات الري من خلال وضع جداول دورية لنظام المناوبات بكافة القرى والمديريات موضحاً بها أقسام الترع وألات الري والمدة التي يسمح فيها بالري بحيث لا يتسنى على المزارعين ري أراضيهم إلا في مدة

أدوراهم المقررة عليهم، وعقدت لجان دورية لمناوبات الري برئاسة المدير ومهندسي الري ومفتشو الأقاليم حيث يقومون بترتيب أعمال المناوبات ومراقبة توزيع المياه على كافة القري المجاورة، فقد كان يتم توزيع المياه وفقاً لحجم مياه الفيضان ، وكانت تتخذ إجراءات بمنع ري الأراضي المزروعة ذرة أثناء انخفاض المياه حتى يسمح ري الأراضي المزروعة قطناً وكانت عقوبة من يخالف ذلك غرامة ٢٠ جنيهاً.[x]

ولعل يرجع سبب اهتمام سياسة الاحتلال بنظام المناوبات لارتباطه بالنظام المحصولي للقطن حتى تضمن توزيع المياه بالعدل على كافة الأطيان المزروعة قطناً، وأيضاً لمنع استبداد كبار ملاك الأراضي بموارد المياه واحتكارهم لألات الري، وعلى الرغم من تلك الاحتياطات التي اتبعتها حكومة الاحتلال لجعل المزارعون ينفذون تعليمات مفتشي الري إلا أن كانت دائماً تندلع النزاعات بينهم بسبب قلة المياه ، فقد كان كبار الملاك هم أكبر المستفيدون من نظام المناوبات لوقوع أراضيهم في أفمام الترع بالإضافة لامتلاكهم ترع خصوصية وكانت تسمح لهم مصلحة الري تركيب مضخات ألية عليها، أما صغار الفلاحين كانت تقع أراضيهم في نهاية الترع فتنقطع عنهم المياه لعدة أشهر فتتضرر مزروعاتهم وتتعرض للتلف، فكانوا يلجؤون لشراء المياه بأسعار مرتفعة من كبار الملاك الذين كانوا يصدرون الأوامر بغلق أفمام الترع الرئيسية دون انذار المزارعين فيفاجئ الفلاح بقطع المياه عن أرضه فتجف وتتلف محاصيله فقد زادت شكاويهم وطالبوا بتعديل قانون الترع والجسور ووافقت الحكومة بتعديله رحمة بالفلاح . [xi]

كما قامت مصلحة الري بتخصيص دفاتر في ديوان الروزنامة*** عرفت بدفاتر الجسور وكان يقيد فيها المصروفات الخاصة بتلك الجسور سواء ما يخص العمال الذين قاموا بترميمها أو الضرائب التي حُصلت من الفلاحين من أجل ترميمها أو مرتبات مهندسين الري والخفراء التي عينتهم الحكومة لعناية الجسور ، وفى ١٨٩٩ أصدرت قانوناً بشأن حفظ الجسور والقناطر وقت الفيضان وأقرت بضرورة اجتماع كلاً من مدير المديرية ومهندسي الري ومأموري المراكز والعمد عن كل مركز لمناقشة تعليمات نظارة الأشغال

العمومية عن عدد الأنفار اللازمين لأعمال حفظ الجسور وتحديد أعداد السخرة المطلوبة عن كل مركز وقرية وظل هذا القانون معمولاً به حتى صدر قانون الري والصرف عام ١٩٥٣ . [xii]

وكان لابد من سياسة الاحتلال أن تقوم بتخصيص مؤسسة تشرف على أعمال الزراعة وترقية شئون الري في البلاد من أجل النهوض بمستوى الإنتاج الزراعي بها، وكانت أولى تلك المحاولات هو تأسيس الجمعية الزراعية المصرية في مارس ١٨٨٠ والتي كان يرأسها حيدر باشا يكن ****وكانت تضم أعداداً كبيرة من الأتراك وكبار الأعيان وكبار الملاك الأجانب وكبار موظفي نظارتي الأشغال العمومية والمالية، فقد اهتمت تلك الجمعية بتحسين أحوال الزراعة وتطوير المحاصيل الزراعية خاصة القطن وعمل تجارب جديدة على التربة الزراعية، ولكن عندما قامت الثورة العرابية ١٨٨٢ قلت أعمال الجمعية بل اختفت تماماً عن المجتمع المصري ولم تعد تمارس نشاطها حتى بعد انتهاء الثورة ، وبعد احتلال انجلترا لمصر رأت ضرورة ايجاد مؤسسة أهلية تعمل على رفع مستوى الانتاج الزراعي ومراعاة مصالح كبار الملاك فقامت بتشكيل جمعية زراعية لتتولى هذا الأمر وكانت عبارة عن مجمع يضم كبار ملاك أراضي البلاد كالأمراء والأعيان والعمد والمشايخ وأصحاب الأباعد والجفالك وبعض المختصين بالزراعة وكان لهذه الجمعية فروع في جميع المديريات تخصصت في تحسين أحوال الزراعة من حيث ارشاد المزارعين حول ما يمكن زراعته من محاصيل وفقاً لخصوبة التربة . [xiii]

فقد عرفت تلك الجمعية باسم الجمعية الزراعية الخديوية***** في ١٨٩٨ وأصبحت من أعظم المؤسسات التي لعبت دوراً هاماً في تطوير الزراعة في تلك الفترة ، وكانت أولى أعمالها تأسيس بنك زراعي وطني يتولى تسويق الإنتاج الزراعي داخل وخارج البلاد، كما تولى تقديم القروض لصغار الفلاحين وكانت تتولي إقامة المعارض الزراعية السنوية والعمل على إدخال الآلات الزراعية الحديثة والبذور الجديدة في الزراعة وتحسين سلالة الماشية والعمل على إبادة الحشرات والآفات الضارة بالمحاصيل خاصة دودة القطن

التي أضرت بمحصول القطن ضرراً كبيراً وأيضاً دودة اللوز والحشرات القشرية التي تسطو على اشجار الفواكه، كما أنها أدخلت نباتات جديدة تتلاءم مع التربة المصرية فقامت بجلب مجموعة من علماء الحشرات والفطريات ليقوموا بدراسة الآفات المختلفة التي تصيب المزروعات واكتشاف طرق لعلاجها وعمل التجارب عليها [xiv]

وتنوعت أعمال الجمعية الزراعية الخديوية حتى أنها نالت إعجاب اللورد كرومر ****** فقام بتشجيعها وقدم التسهيلات الممكنة لها حتى أنه أول من اشترك بها واشترك معه كبار الموظفين الانجليز، وقدمت لها الحكومة مبلغ ١٥٠٠ جنيهاً كإعانة سنوية وحوالى ٣٠٠ فدان لإجراء التجارب الفنية عليها ، فمنذ انشاء الجمعية ومباشرة اعمالها ازداد عدد أعضاؤها حتى بلغوا ٣١٣١ عضوًا في ١٩٠٥ بعدما كانوا ٧٥٨ عضوًا في ١٨٩٩ حتى وصلت أعدادهم ١٩٠٦ ٤٤٥٠ عضواً فتحولت بذلك الجمعية إلى مؤسسة حكومية تقوم بتنفيذ سياسة انجلترا الزراعية في البلاد . [xv]

وعن أعمال الجمعية الزراعية انتقاء وتوزيع تقاوى القطن على صغار الفلاحين بقيمة ٨ أردب للفلاح الواحد تقاضت أثمانهم من الضرائب أما كبار المزارعين كانت تعطيهم التقاوي نقداً، وقامت باستيراد السماد من الخارج وساعدتها الحكومة بإعفاء رسوم الجمارك عليها مدة خمسة سنوات حتى يتسنى اتساع تجارة السماد في مصر، كما قامت بإجراء التجارب العلمية فخصصت لتلك المهمة حقل تجارب أقامته عام ١٩٠٧ ليقوم بخلط جميع أنواع القطن الموجودة في البلاد لينتج عن ذلك نوع جديد من القطن يكون أفضل قيمة وجودة عن القطن الموجود وبالفعل تمت إجراء التجربة وانتهت بالنجاح ونتج عنها استخراج أربعة أنواع جديدة من القطن عممت الحكومة زراعتهم في جميع الأطيان الزراعية وشجعت الفلاحين على التوسع في زراعتهم. [xvi]

فقد تنوعت التجارب العلمية التي أقامتها الجمعية فقامت بإعداد التجربة على الأسمدة الكيميائية وأثر استخدامها على المزروعات خاصة القطن والذرة فقامت بعمل

إحصائيات حول متوسط انتاج الفدان الواحد من المحاصيل في جميع المديريات ، كما قامت الجمعية بالاشتراك مع مفتشي الري بالمديريات بترتيب مناوبات الري في مراكز كل مديرية وإعطاء الرخص لامتلاك الآلات الرافعة للمياه، كما أنها اهتمت أيضاً بعمل المعارض السنوية في جميع أنحاء البلاد وكان أولهما الذي أقيم في طنطا ١٩٠١ ثم في بنى سويف والفيوم والمنصورة فقد ساعد ذلك تطوير الصناعة في مصر خاصة أنها خصصت لها قسماً في المعارض لعرض المنسوجات والمصنوعات الفضية والنحاسية والخشبية وغيرها . [xvii]

كما شجعت الجمعية مهندسي الري بالمديريات ليقوموا بإرشاد المزارعين لمقاومة الآفات التي تضر بمحصول القطن وعملت على إخلاء الحقول من النباتات والحشائش التي يعيش عليها الحشرات، وعلى ذلك أصدرت نظارة الداخلية منشوراً توضح للمزارعين الطرق المؤدية لمنع انتشار دودة القطن في الأطيان الزراعية وأمرت المأمورين بالمديريات أن يقوموا باطلاع أرباب الأطيان بالخسائر التي سوف تحدث اذا لم يجدوا الطرق الفعالة لمنع انتشار القطن والزمتهم بتصفية أوراق القطن وقطع الورق التي يوجد عليه البيض فكل ورقة يوجد عليها ٤٠٠:٥٠٠ دودة ثم جمع الورق المقطوع بعيداً عن الغيطان وإحراقه. [xviii]

كما قامت الجمعية الزراعية بتشكيل عدة لجان لبحث مشكلة دودة القطن والوصول لطرق علاجها وقد أشارت للمزارعين بضرورة تقليب الأرض باستمرار وتعرضها للشمس مدة كافية حتى تموت الدودة، كما أنها أكدت على ضرورة وجود مصارف كافية في الأرض حتى تكون الأرض خالية من الرطوبة، وقامت تلك اللجان بإصدار عدة قوانين تقتضى بحرق أوراق القطن عن طريق أطفال القري التي تتراوح أعمارهم من سن ٨ : ١٠ سنوات حيث كلفتهم بفرز الأوراق المصابة من السليمة فعلى الرغم من تلك الإجراءات لمحاربة دودة القطن ألا أنها قضت على نصف محصول القطن في مديرية البحيرة ، فقد بلغت مساحة الأطيان التي دمرتها الدودة ١٩٠٥م ١٦٩٢١٢ فداناً ، وفى ١٩٠٦

٢٤٣٢٧٣ فداناً وبلغت في ١٩١٠ ٦٤٣٠٠٠ فداناً ، وفي عام ١٩١٤ كانت عدد القرى التي أصيبت بالدودة ٩١١ قرية أصيب منها ١٦١٨٩٠٠ فداناً صرفت مصلحة الزراعة مبلغ ١١١٬٤٤٥ جنية للقضاء على الدودة وكانت الحكومة تقوم بتشغيل المسجونين في تلك الأعمال . [xix]

فقد كان محصول القطن يحتل المركز الأول بين سائر المحاصيل الزراعية الأخرى في مصر لذلك عملت سياسة الاحتلال على الاكثار من زراعته وحمايته من الدودة، فقد اعتمدت سياسة الاحتلال على صادرات القطن لتسديد قيمة واردات البلاد من البضائع والمنسوجات والمواد الغذائية ولتسديد الديون المتراكمة على البلاد والوفاء بمطالب حملة سندات الدين المصري، ولذلك عملت على تعميم الري الدائم بالوجه البحري للتوسع في زراعة القطن وتنظيم تجارته في مختلف أنحاء مصر مما أدى إلى زيادة مساحة الأراضي المزروعة قطناً من ٨٠٠ ألف فدان ١٨٨٤ وازدادت في السنوات التالية للاحتلال حتى وصلت في عام ١٩٠٠ مليون و١٠٠ ألف فدان، وازداد كمية المحصول من مليون و٨١٨ قنطار إلى ٥ مليون و٢٥٠ ألف قنطار، فأصبحت صادرات القطن تشكل حوالى ٩٣% من صادرات القطر المصري منذ عام ١٩٠٠ وحتي عام ١٩١٠م لزيادة الطلب عليه في الأسواق العالمية . [xx]

وعندما ازدادت مهام ومسئوليات الجمعية الزراعية أصدرت الحكومة المصرية قانوناً رقم ٣٤ في نوفمبر ١٩١٠ بشأن تكوين أول مصلحة للزراعة لتساعد الجمعية في مباشرة أعمالها وتم إلحاقها بنظارة الأشغال العمومية، كما أن حدد هذا القانون أعمال ومهام مصلحة الزراعة فمثلاً أن تقوم بإجراء الأبحاث والتجارب الزراعية لمواجهة الأمراض الفطرية التي تصيب المحصول وأن تقوم بإنشاء مزارع لتكون مقراً لهذه التجارب في المديريات، واستمرت تمارس تلك الأعمال حتى عام ١٩١٣م عندما أمرت الحكومة بإنشاء نظارة الزراعة لتحل محلها في مختلف المهام وكانت تنقسم النظارة إلى أقسام فنية وأقلام إدارية يدير كل قسم فني فيها مديرًا يعاونه عدد من الإخصائيين والمساعدين الفنيين،

وكانت أولي أعمالها أبحاث على الآفات الزراعية خاصة ديدان القطن واللوز التي كانت تصيب محصول القطن في مديرية القليوبية بسبب انعدام الصرف بها حيث كانت ترتفع فيها منسوب المياه الجوفية وتأثرت بذلك المزروعات وتعرضت للتلف وانتشرت الأمراض التي تضر بها، ولعلاج تلك المشكلة قامت نظارة الزراعة بأمر المزارعين بزراعة القطن كل ثلاثة أعوام بعد ما كانت زراعته كل عامين وذلك حفاظاً على سلامة التربة الزراعية . [xxi]

فقد كانت سياسة التخصص الزراعي التي اتبعتها انجلترا في مصر أثراً في إهمال المزارعون زراعة الحبوب والمواد الغذائية الضرورية لحاجة السكان والتركيز في زراعتهم على محصول القطن فقط دون غيره من المحاصيل، فأصبحت مصر تعتمد في غذائها على ما تستورده من الدول الأوروبية فقط فازدادت قيمة الواردات من الماشية واللحوم والأسماك والجبن والزبد والخضروات والحبوب والقمح والذرة، ولعل من أهم المحاصيل التي أهملتها انجلترا في مصر محصول الدخان الذى كان يعد المنافس الوحيد للقطن لذلك قامت سلطات الاحتلال بإلغاء زراعته نهائياً عام ١٨٩٠ وفرضت غرامة مالية قدرها ٢٠٠ جنيهاً على كل فدان يزرع به ومصادرة وإتلاف المحصول، وقامت باستيراد الدخان من الخارج وفُرضت رسوم جمركية عليه حتى تقوم بسد العجز الناتج في ميزانية الدولة الذى قدر بنحو ٨٨٩ ألف جنية عام ١٨٩٠م، [xxii] ثم قامت الحكومة بالسماح بزراعة الدخان مرة أخرى بعد أن طلب أعضاء الجمعية العمومية ذلك وقررت زراعته في مديريات الجيزة وبنى سويف والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا واشترطت زراعة كل مديرية ١٠٠ فدان فقط من الدخان مع إلزام معاون في كل مديرية من المراكز ومساح لمراقبة زراعة الدخان وحصرها تحت مراقبة مفتش المالية ، وقامت بفرض ضريبة على كل فدان يزرع بالدخان [xxiii]

كذلك نقصت أيضا المساحات المزروعة بالكتان والقمح نتيجة لسياسة الاحتلال الزراعية فكان انتاج الكتان قبل الاحتلال حوالى ٢٨٦٩٨٥ قنطاراً أصبح انتاجه بعد الاحتلال ٢٠٦٤٠ قنطار، أما القمح فقد قل انتاجه ولم يعد يكفى حاجة السكان وقامت

سلطات الاحتلال باستيراده من كندا واستراليا ولم يزرع الفلاحون إلا مساحات قليلة منه لتكفي لاستهلاكهم فقط ، كما قضت سلطات الاحتلال على زراعة نبات النيلة في مصر الذى كان يستخدم في الصباغة واستوردت الأصباغ من ألمانيا والهند، كما انخفضت زراعة الشعير وقصب السكر وازدادت زراعة البرسيم لارتباطه بمحصول القطن لأهميته في خصوبة التربة الزراعية لاحتوائه على المواد اللازمة لنمو النبات فأصبحت زراعة البرسيم تمثل ١/٥ المساحة الكلية للحاصلات الزراعية، كما ازدادت زراعة محصول الأرز بعد الاحتلال نتيجة لزيادة موارد المياه بعد إنشاء خزان اسوان فتم تخصيص مساحات واسعة من الأراضي في شمال الدلتا لزراعته فازدادت مساحة الأراضي المزروعة أرز حتى وصلت إلى ٢٤٢٣٦٧ فداناً .[xxiv]

وكان نتيجة الاهتمام بزراعة القطن على الحبوب تحولت مصر من دولة مكتفية ذاتية إلى دولة مستوردة لها فضلاً عن إلغاء زراعة الدخان في مصر، فقد كان هدف الاحتلال من كل ذلك إجبار الفلاحين على زراعة القطن فقط فبعد تحسن أحوال الري في مصر واقامة العديد من مشروعات الري والصرف بها ازدادت مساحة الأراضي المزروعة قطناً فبالتالي ارتفعت أسعاره، ونتيجة لذلك ازدادت أعداد الشركات التي تعمل في مجال الأعمال العقارية وحيازة الأراضي الزراعية فكان مجموعها حوالي ١٦٠ شركة أنشئت في مصر في الفترة ما بين الأعوام التالية (١٨٩٥:١٩٠٩) ويتضح من الجدول التالي المساحة المزروعة بمحصول القطن في مصر في تلك الأعوام [xxv] :

الأعوام	المساحة المزروعة بالفدان	المحصول بالقنطار	الأعوام	المساحة المزروعة بالفدان	المحصول بالقنطار
١٨٩٥	٠٩٧٧٧٣٥	٥٢٥٦١٢٨	١٩٠٣	١٣٣٢٥١٠	٦٥٠٨٩٤٧
١٨٩٦	١٠٥٠٧٤٧	٥٨٧٩٤٧٩	١٩٠٤	١٤٣٦٧٠٨	٦٣١٣٣٧٠
١٨٩٧	١١٢٨٨٠٤	٥٨٧٩٤٧٩	١٩٠٥	١٥٦٦٦٠١	٥٩٥٩٨٨٣
١٨٩٨	١١٢١٢٦١	٥٥٨٨٨١٦	١٩٠٦	١٥٠٦٢٩٠	٦٩٤٩٣٨٣
١٨٩٩	١١٥٣٣٠٦	٦٥٠٩٦٤٥	١٩٠٧	١٦٠٣٢٢٤	٧٢٣٤٦٦٩
١٩٠٠	١٢٣٠٣٢٠	٥٤٣٥٤٨٨	١٩٠٨	١٦٤٠٤١٥	٦٧٥١١٣٣
١٩٠١	١٢٤٩٨٨٤	٦٣٦٩٩١١	١٩٠٩	١٤٦٥١٨٧	٥٠٠٠٠٠٠
١٩٠٢	١٢٧٥٦٨٠	٥٨٣٨٧٩٠			

ويتبين من هذا الجدول زيادة نسبة الأراضي الزراعية بعد تحسن نظام الري كما يتضح أن انتاج محصول القطن كان متفاوتاً ما بين الزيادة والنقصان في بعض مواسم السنة ، فقد أكدت لجنة القطن أسباب ذلك إلى قلة مياه الري بسبب تحول المياه إلى خزان أسوان وانهاك التربة وقلة خصوبتها وانتشار دودة القطن بها ، فقام الفلاحين ببيع أو رهن أطيانهم لسداد ديونهم ، ومع حلول ١٩١٠ وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولي تغير انتاج القطن نتيجة للتدابير التي اتخذتها مصلحة الري من استخدام المبيدات الحشرية وغير ذلك فارتفعت أسعاره مرة أخري وكثرت الطلب عليه في الأسواق العالمية، بالإضافة لقيام الحكومة بتحديد المساحة المزروعة قطناً بثلث الزمام مما أدى لزيادة المساحات المزروعة

بالمحاصيل والحبوب الغذائية فعاد التوازن من جديد بين المحاصيل وتنوعت الغلات الزراعية من جديد في مصر.

فقد نجحت سياسة الاحتلال الزراعية بفتح الأبواب لاستغلال الأموال أمام البنوك والشركات الأجنبية لشراء الأراضي واستصلاحها ثم بيعها للفلاحين بعد ذلك، وانتشرت أعمال التجارة بالمحاصيل الزراعية كالقطن والذرة وغيرها من الأعمال ونتيجة لذلك تدفقت الكثير من رؤوس الاموال الاجنبية في البلاد من خلال شركات وبنوك وهيئات تجارية كشركات الرهن العقاري والبنوك والشركات المالية التي قدمت القروض لصغار الفلاحين بفوائد كبرى والشركات المالية التي تقوم باستصلاح الأراضي البور وتعيد بيعها وشركات النقل والترام والسكك الحديدية والملاحة النهرية وشركات المرافق كالغاز والكهرباء والمياه ، وكانت جملة رأس المال الأجنبي في ١٨٨٣ تقدر بحوالي ٦مليون و٤٠٠ ألف جنيهاً وازدادت في السنوات التالية للاحتلال حتى وصلت عام ١٨٩٧ بحوالي ٣٠ مليون و٨٦٨ ألف جنيهاً حتى وصلت في أوائل الحرب العالمية الأولى ٨٢ مليون و٣٩٠ ألف جنية .[xxvi]

المصادر والمراجع

[i] المقتطف ، المجلد ٢٦ ، الجزء ٥ ، ص ٤١٣ أيضا سيد عبد المنعم ، سيد عبد المنعم السيد ، سياسة الاحتلال الإنجليزي في عهد كرومر ١٨٨٣-١٩٠٧، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٥، ص ١١٥

* السير كولين سكوت منكريف : مهندس بريطاني سابق في الهند وبورما، تعاقدت معه الحكومة المصرية بناء على نصيحة دوفرين عام ١٨٨٣م لتحسين نظام الري في مصر ، حيث تسلم مسئولية الري في البلاد وأصبح وكيلاً لنظارة الاشغال العمومية في ١٨٨٤م .

أنظر محاضر جلسات الجمعية العمومية (١٨٨٥-١٩٠٥) ، ترجمة عبدالله فهيم السعدني ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ص ٤٥.

[ii] عبد العظيم محمد سعودي ، تاريخ تطور الري في مصر١٨٨٢-١٩١٤م، ط١، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٩٨م ، ص ٨٥

** التفتيش الأول سمى بتفتيش الغرب وكان يضم كافة أشغال الطرق والري والتنظيم وشمل مدينة الإسكندرية ومديرية البحيرة ، أما التفتيش الثاني شمل مديريات المنوفية والغربية والشرقية والدقهلية وسُمى بتفتيش الدلتا ، أما التفتيش الثالث شمل مدينة بورسعيد والسويس والإسماعيلية وسُمى بتفتيش الشرق ، أما التفتيش الرابع شمل مدن القاهرة وحلوان والقليوبية والجيزة وسُمى تفتيش مصر ، أما التفتيش الخامس شمل مديريات الفيوم وبنى سويف والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا واسنا وسُمى تفتيش قبلي .

أنظر فهرست المنشورات والقرارات والمعاهدات الصادرة في ١٨٨٤م ، المطبعة الأميرية ببولاق ،١٣٠٣هـ

[iii] عبد العظيم رمضان ، تاريخ تطور الري في مصر ، مرجع سابق ، ص ٨٥

[iv] فهرست المنشورات والقرارات والمعاهدات الصادرة في ١٨٨٤م ، مصدر سابق ، ص ٣٠٠,٢٩٨

[v] دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، نظارة الأشغال العمومية ، تقرير نظارة الأشغال العمومية لعامي ١٨٨٠-١٨٨٢م ١/٢/٦٠١ ب ص ١٣

بلغت ميزانية نظارة الأشغال العمومية في بداية الاحتلال ١٨٨٣م حوالى ٥١٥,١٠١ جنيها، أما في ١٨٩٦م بلغت ٧٣٦,٧٨٩جنيهاً ، وبلغت عام ١٩١٤م ٣,٩٤٩,٠٢١جنيهاً .

[vi] وزارة الري، النيل وتاريخ الري في مصر ، اللجنة الأهلية المصرفية للري والصرف ، ص ٤٤٦

[vii] عبد العظيم رمضان ، تاريخ تطور الري في مصر ، مرجع سابق ، ص ٩٦

[viii] مجلة الزراعة ، العدد٢٨ ،عام ١٨٩٧م ، ص ٤٣٨,٤٣٧

[ix] حامد عبد الحميد محمد حسانين ، مشروعات الري في أسيوط ١٨٠٥-١٩٠٢م ، مجلة كلية الآداب ، جامعة اسيوط ، العدد ٣٠ ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٨٠ أيضا دار الوثائق القومية ، محاضر جلسات الجمعية العمومية ، محضر جلسة ٣ فبراير ١٩٠٩م ، ص ٥٨٢,٥٨١

[x] تقرير اللورد كرومر عن أحوال مصر ١٩٠٠م ، مجلة المقتطف ، الجزء ٥ ، المجلد ٢٦ ، ص ٤١٧

[xi] محاضر جلسات الجمعية العمومية ، محضر جلسة ٢ مارس ١٩٠٧ م ، ص ٣٩٢ أيضاً اسماعيل زين الدين ، الزراعة المصرية في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢-١٩١٤ ، مرجع سابق ، ص ٩٠

*** الروزنامة: هو الديوان الذي يقوم بضبط وتحرير الحسابات في الدفاتر اليومية وكان يسمى صاحبة باسم الروزنامجي.

[xii] وزارة الري ، مصدر سابق ، ص ٤٦٨

**** حيدر باشا يكن : هو حيدر ابن ابراهيم باشا ابن اخت محمد على باشا كان قد منحه محمد على الكثير من الأبعاديات وتقلد عدة مناصب في الدولة منها نظارة المالية في ١٨٢٩م ، وتولى رئاسة البنك العقاري المصري ١٨٨٢م و كان عضواً في الجمعية الجغرافية الخديوية .

أنظر إلياس ياخور ، امرأة مصر في تاريخ رسوم أكابر الرجال بمصر ، ج١ ، القاهرة ، ١٨٩٧م ، ص ٦٨,٦٥

[xiii] رؤوف عباس ، الملكيات الزراعية المصرية ودورها في المجتمع المصري ١٨٣٧-١٩١٤م ،ط٢، المجلس الأعلى للثقافة ،القاهرة،٢٠١١م، ص١٢٢

***** تنوعت مسميات الجمعية الزراعية ففي ١٩١٤م سميت بالجمعية الزراعية السلطانية وفى ١٩٢٣م سميت بالجمعية الزراعية الملكية وفى ١٩٥٢ سميت بالهيئة الزراعية المصرية . أنظر المرجع السابق ، نفس الصفحة

[xiv]تقرير اللورد كرومر عن المالية والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩٠٤م ، ص ١٣١,١٣٠

****** اللورد كرومر: هو إيفلين بارنج إيرل كرومر ولد في ١٨٤١ وتوفى ١٩١٧ م ، عمل حاكم بريطاني على مصر في ١٨٧٩ ثم عمل قنصلاً عاماً في ١٨٨٣ م حتى ١٩٠٧م ، وتم ترقيته إلى اللوردية في ١٨٩٢م ، وكان يعمل سابقاً سكرتيرا عاماً لنائب المملكة في الهند ولعب الدور الأكبر عندما جاء مصر ليرسي قواعد الحكم الاستعماري بها لنحو ربع قرن ، ويعتبر كرومر أحد بناة الامبراطورية البريطانية .

أنظر اللورد كرومر ، مصر الحديثة ، مجلد ٢ ، ترجمة صبري محمد حسن وتقديم أحمد زكريا الشلق ، المركز القومي للترجمة ، ط١ ، ٢٠١٥ ، ص٧٠٣

[xv] التقرير السابق ، ص ١٣١

[xvi] تقرير اللورد كرومر عن أحوال مصر ١٩٠٠م ، مجلو المقتطف ، الجزء ٥ ، المجلد ٢٦ ، ص ٤٦٣

[xvii] محاضر جلسات الجمعية العمومية ، محضر جلسة ٣ فبراير ١٩٠٩م و ص ٥٦٩

[xviii] فهرست المنشورات والقرارات الصادرة في ١٨٨٤م ، مصدر سابق ، ص ٤٢

[xix] تقرير اللورد كرومر عن المالية والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩٠٦م ، ص ٨٥,٨٤ أيضا وزارة الأشغال العمومية ، اللوائح الخاصة بوزارة الزراعة المصرية للقضاء علي دودة القطن ووقايته ١٩١٤/٥/١٨-١٩١٦/٨/٩، ملف ٤، رف ٢ ، وحدة حفظ ١٩٠، مخزن ١٠، رقم ١٧٠٤/١٥

[xx] تيودور رتشين ، تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥-١٩١٠م ، ترجمة عبد الحميد العبادي ومحمد بدران ، الطبعة الثالثة ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، ١٩٩٨م ، ص ٣٤٠ ، أيضا أحمد رشدي صالح ، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٩٨م ، ص٥٤

[xxi] سعد هجرس ، الزراعة المصرية (الماضي والحاضر والمستقبل) ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ١٩٩٦م و ص ١٠٩

[xxii] اسماعيل زين الدين ، الزراعة المصرية في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢-١٩١٤م، ط١ ، دار المعارف ، ١٩٨٣م مرجع سابق ، ص ١٢١

[xxiii] محاضر جلسات الجمعية العمومية ، محضر جلسة ٣ فبراير ١٩٠٩م ، ص ٥٥١,٥٥٠

[xxiv] سيد عبد المنعم سيد ، سياسة الاحتلال الإنجليزي في عهد كرومر، مرجع سابق ، ص ١٢٧,١٢٦ أيضاً المقتطف ، المجلد ٢٦ ، الجزء ٢ ، ص١٦١

[xxv] المقتطف ، تقرير لجنة القطن المصري ، المجلد ٣٧ ، الجزء ٣ ، سبتمبر ١٩١٠م ، ص ٨٩٤

[xxvi] أحمد رشدي صالح ، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ، ط١، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٨م ، ص٥٩